

الاقليمية ولجنة الانماء الصناعي ، بشأن فائدة تناليم ندوة دولية تعقد في موعد لا يتجاوز ١٩٦٦ وتسبقها عند الاقتضاء ندوات اقليمية او دون اقليمية وتتناول مشاكل تنمية البلدان المتنامية ، وان يقوم باعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والثلاثين والجمعية العامة في دورتها التاسعة عشر عن ذلك .

الجلسة العامة ١٢٧٦

١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣

القرار ١٦٤١ ( الدورة ١٨ )

التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة  
ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة في بيروت

ان الجمعية العامة ،

١- ترحب بتقرير الامين العام عن التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية ( ١ ) ، وبتقريره الاول عن الاجتماع مع الامم المتحدة للتنفيذ بين لتلك اللجان ( ٢ ) حيث يشير الى الخطوات التي جرى اتخاذها والى انتوائه المضى في تنفيذ سياسة اللامركزية ؛

٢- وترحب خاصة بما يلي :

( أ ) قرار الامين العام بأن يساهم الامناء التنفيذيون ايجابيا في برمجة التعاون التقني لفترة عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ؛

( ب ) تنامي عدد المستشارين الاقليميين في الامانات الاقليمية ، مما يدعم القدرة والخبرة اللازمتين لتوفير الخدمات الاستشارية الفعالة للحكومات التي تطلبها ؛

٣- وترحب بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة بهذا الشأن ( ٣ ) وبما تضمنه من الملاحظات والتوصيات الشديدة الايجابية والمتعلقة بمفهوم سياسة اللامركزية وكذلك بعملية تنفيذها ؛

( ١ ) المرجع الاخير ، الدورة السادسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٢ من جدول

الاعمال ، الوثيقة م ل ل / ١ / ٣٧٨٦ .

( ٢ ) المرجع الاخير ، الوثيقة م ل ل / ١ / ٣٧٩٨ .

( ٣ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البنود ١٢ و ٣٣

و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج ع / ٥٥٨٤ .

٤- وتعتمد آراء وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراره ٩٥٥ ( الدورة ٢٦ ) المتخذ في ٥ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ، لاسيما الفقرة ٥ منه المتعلقة بمساهمة الامانات الاقليمية في التحضير لمؤتمر الامم المتحدة القادم للتجارة والتنمية ، والفقرة ٣ المتعلقة بمكتب الامم المتحدة في بيروت ، وتوصي الامين العام بأن ينشيء في مكتب الامم المتحدة في بيروت وحدة لتنسيق المساعدة التقنية ؛

٥- وتؤكد من جديد اقتناعها بأن لجميع اللجان الاقتصادية والاقليمية ، باعتبارها الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في الاقاليم المختلفة ، وكذلك لمكتب الامم المتحدة في بيروت ، دورا خاصا متزايدا تقوم به فيما يتعلق ببرنامجي المساعدة التقنية الموسع والحادي وكذلك بمشاريع الصندوق الخاص ، وذلك بالتعاون التام مع الممثلين المقيمين لمكتب المساعدة التقنية ومع مديري برامج الصندوق الخاص عند الاقتضاء ؛

٦- وتؤكد من جديد ايضا ان قرارها ١٥١٨ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في ١٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ وقرارها ١٧٠٩ ( الدورة ١٦ ) المتخذ في ١٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦١ وقرارها ١٨٢٣ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ١٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ بشأن التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية تسرى على جميع اللجان الاقتصادية القائمة بمقدار تعلقها بالدول الاعضاء ؛

٧- وتؤيد الرأي القائل بوجوب استمرار الامانات الاقليمية ، حسب الاقتضاء ، في زيادة مساهمتها في برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية ، لا فيما يتعلق بوضع المشاريع فحسب ، بل وكذلك فيما يتعلق بتنفيذها وتقييمها ، وفي تولي بعض المسؤوليات المالية والادارية المتصلة بذلك ؛

٨- وتتطلع الى الدراسة القادمة التي ستقدمها دائرة التنظيم الاداري عن الانتفاع بالموافين في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ؛

٩- وتلتمس من الامين العام تعجيل التنفيذ المتواصل لسياسة التوزيع اللامركزي ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية ، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٧٠٩ ( الدورة ١٦ ) و ١٨٢٣ ( الدورة ١٧ ) ، والقيام ، باعتبار ذلك جزءا من نشاطاته اثناء سنة التعاون الدولي وفي اطار عقد الامم المتحدة الانمائي ، بتقديم تقرير شامل عن هذه المسألة لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الصيفية التي سيعقد ها عام ١٩٦٥ ولتتناقش فيه الجمعية العامة في دورتها العشرين ؛

١٠- وتلتمس من اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، ان تقوم ، في ضوء تقرير الامين العام المشار اليه في الفقرة ٩ اعلاه وفي ضوء دراسة دائرة التنظيم الاداري ، بتقرير

نتائج التوزيع اللامركزي من حيث اهدافه الاساسية المعددة في قرارى الجمعية العامة ١٧٠٩ ( الدورة ١٦ ) و ١٨٢٣ ( الدورة ١٧ ) وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٨٢٣ ( الدورة ٣٢ ) و ٩٥٥ ( الدورة ٣٦ ) ، ويتقدم تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها العشرين .

الجلسة العامة ١٢٧٦  
١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣

القرار ١٩٤٢ ( الدورة ١٨ )  
مسألة اعلان التعاون الاقتصادى الدولى

### ان الجمعية العامة ،

ان تعلق اهمية خاصة على ضرورة وضع اعلان بشأن التعاون الاقتصادى الدولى يكون وسيلة لتميز العلاقات الاقتصادية السلمية الثابتة العادلة بين جميع الدول ولحث الجهود الهادفة الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع شعوب العالم ،

وان تعيد علما بالتقدم المحرز ، من الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والفريق العامل الخاص المنشأ بموجب قرار المجلس ٨٧٥ ( الدورة ٣٣ ) المتخذ في ١٣ و ١٨ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٢ ، في وضع مشروع اعلان بشأن مبادئ التعاون الاقتصادى الدولى ،

وان تلاحظ مع الارتياح ان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد قام ، في قراره ٩٣٩ ( الدورة ٣٥ ) المتخذ في ١١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٣ ، بلفت نظر اللجنة التحضيرية المعنية بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء الى نبذات تقرير الفريق العامل الخاص ( ١ ) المتعلقة بمشاكل التجارة الدولية ، ولا سيما النبذتين ٥٨ و ٦٤ ،

١- تعرب عن املها في ان يساهم بحث هذه المشاكل في اللجنة التحضيرية المعنية بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وفي المؤتمر ، في تعجيل وضع مبادئ التعاون الاقتصادى الدولى وضعا نهائيا وفي اقرارها ؛

٢- وتدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وبواسطته الفريق العامل الخاص ، الى حث الحمل بشأن مسألة مشروع الاعلان المنصوص عليها في قرار المجلس ٩٣٩ ( الدورة ٣٥ ) .

الجلسة العامة ١٢٧٦  
١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣

( ١ ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الخامسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة م / ل / ١ / ٣٧٢٥ .